

آليات الاجتهاد الجماعي في الجزائر:

دراسة في عمل "اللجنة الوزارية للفتوى" و"المجالس العلمية"

Mechanisms of Collective Ijtihad in Algeria: A Study on the Work of "the "Ministerial Fatwa Committee" and "Scientific Councils

* د. سليم عمري

Dr. Salim Amri

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، إمام ممتاز بمسجد "علي بن أبي طالب" - تازولت، باتنة،

الجزائر salimamri79@gmail.com

تاریخ النشر: 2026/06/15

تاريخ القبول: 2026/04/26

تاریخ الاستلام: 2026/03/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الاجتهاد الجماعي في الجزائر، من خلال تحليل الدور الوظيفي والمنهجي لـ "اللجنة الوزارية للفتوى" و "المجالس العلمية". تنطلق الإشكالية من ضرورة الانتقال بالفتوى من الجهد الفردي إلى العمل المؤسسي لمواجهة النوازل المعاصرة المعقدة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك آليات استنباط الأحكام الشرعية داخل هذه الهيئات، ومدى التزامها بالمرجعية الدينية الوطنية القائمة على المذهب المالكي. وتخلص الدراسة إلى أن مؤسسة الفتوى في الجزائر ساهمت بفعالية في تحقيق الأمن الفكري والاجتماعي، خاصة في الأزمات الكبرى، مع التوصية بضرورة تعزيز الانفتاح على التخصصات العلمية المساندة (الطب، القانون، الاقتصاد) لضمان دقة "تصور النازلة" قبل الحكم عليها.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد الجماعي؛ اللجنة الوزارية للفتوى؛ المجالس العلمية؛ المرجعية المالكية؛ الجزائر؛ حوكمة الفتوى.

Abstract:

His study aims to highlight the experience of collective Ijtihad (independent legal reasoning) in Algeria by analyzing the functional and methodological roles of the "Ministerial Fatwa Committee" and the "Scientific Councils".

* المؤلف المرسل.

The research problem stems from the necessity of shifting fatwa issuance from individual effort to institutional frameworks to address complex contemporary issues (Nawazil). Using a descriptive-analytical approach, the study examines the mechanisms for deriving Sharia rulings within these bodies and their adherence to the National Religious Reference based on the Maliki school of thought.

The findings indicate that the institutionalization of fatwas in Algeria has effectively contributed to achieving intellectual and social security, especially during major crises. The study recommends enhancing interdisciplinary cooperation with experts in fields such as medicine, law, and economics to ensure accurate situational analysis before issuing religious rulings.

Keywords: Collective Ijtihad; Ministerial Fatwa Committee; Scientific Councils; Maliki Reference; Algeria; Fatwa Governance.

● مقدمة

شهدت صناعة الفتوى في العصر الحديث تحولاً جذرياً من دائرة الجهد الفردي القائم على ملكة المفتي الشخصية إلى أفق العمل المؤسسي الجماعي الذي تفرضه تعقيدات النوازل المعاصرة وتشابك أبعادها (الطبية، الاقتصادية، والتقنية). وفي هذا السياق، تبرز التجربة الجزائرية كنموذج رائد يسعى للموازنة بين مقتضيات الأصالة المتمثلة في المرجعية المالكية، وضرورات المعاصرة عبر مؤسسة الفتوى وضبط حوكمتها.

إنّ المتأمل في المشهد الديني الجزائري يلحظ دوراً محورياً لمؤسستين سياديتين؛ وهما اللجنة الوزارية للفتوى بوصفها هيئة مركزية عليا، والمجالس العلمية الولائية باعتبارها أذرعاً تنفيذية وميدانية. وتكتسي دراسة آليات الاشتغال داخل هاتين المؤسستين أهمية بالغة، ليس فقط من الزاوية الفقهية الاستنباطية، بل من زاوية الدور الوظيفي في صيانة الأمن الفكري وحماية المجتمع من فوضى 'الفتاوى العابرة للحدود' التي قد تهدد الانسجام المرجعي والوطني.

وعليه، يسعى هذا المقال إلى تفكيك المنهجية التي تتبعها هذه الهيئات في صناعة الفتوى الجماعية، مع تسليط الضوء على كيفية تنزيل الأحكام الشرعية على الواقع الجزائري المخصوص، في ظل تحديات العولمة الرقمية والحاجة الملحة لاجتهاد مؤسسي يواكب تطلعات الدولة والمجتمع. وللإجابة على هذه الإشكالية تمت صياغة هذا الموضوع على المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للاجتهاد الجماعي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم الاجتهاد الجماعي وضرورته في الواقع الجزائري المعاصر.

المطلب الثاني: النشأة والتطور التنظيمي للجنة الوزارية للفتوى والمجالس العلمية الإطار القانوني.

المطلب الثالث: علاقة مؤسسات الإفتاء بالمرجعية الدينية الوطنية (المذهب المالكي وأصوله).

المحور الثاني: الآليات المنهجية والعملية لصناعة الفتوى الجماعية

المطلب الأول: خطوات استصدار الفتوى داخل اللجنة الوزارية من طرح النازلة إلى صياغة البيان.
المطلب الثاني: دور المجالس العلمية الولائية في التنزيل الميداني للفتوى ومعالجة القضايا المحلية.
المطلب الثالث: آليات التنسيق بين الهيئات الإفتائية المركزية والمحلية لضمان وحدة الفتوى.
المحور الثالث: الفتوى الجماعية في مواجهة النوازل (دراسة تقويمية)
المطلب الأول: فاعلية اللجنة الوزارية للفتوى في الأزمات (تجربة جائحة كورونا أو القضايا الاقتصادية المعاصرة).

المطلب الثاني: أثر الفتوى الجماعية في تحقيق الأمن الفكري والاجتماعي في الجزائر.
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاجتهاد الجماعي المؤسسي (الرقمنة، العولمة الثقافية، وضبط الفتوى الفردية).

1. الإطار المفاهيمي والمؤسسي للاجتهاد الجماعي في الجزائر

يعتبر الاجتهاد الجماعي في الجزائر خياراً استراتيجياً لضبط الفتوى، وهو ما يتطلب فهم ماهيته القانونية وعلاقته بالمرجعية الوطنية.

1.1 مفهوم الاجتهاد الجماعي وضرورته في الواقع الجزائري المعاصر

يُعرف الاجتهاد الجماعي إجرائياً بأنه "استفراغ الوسع من قبل هيئة علمية متخصصة لاستنباط حكم شرعي في نازلة ما". وتبرز ضرورته في الجزائر لمواجهة تعقد القضايا المعاصرة كالمعاملات المالية الإسلامية والقضايا الطبية، حيث لم يعد بمقدور المفتي الفرد الإحاطة بكل تفاصيل النازلة، مما استوجب الانتقال إلى "الفتوى المؤسسية" التي تضمن الدقة والشمولية (كمال بوزيدي، محمد شريف قاهر، 2018، صفحة ص42).

يتحدد الفهم العميق للاجتهاد الجماعي في الجزائر من خلال مستويين متكاملين قانوني ومرجعي، يهدفان إلى جعل الفتوى أداة استقرار اجتماعي وليس مجرد رأي فقهي عابر:

1.1.1 الماهية القانونية (الغطاء التشريعي)

لا يمارس الاجتهاد الجماعي في الجزائر في فراغ، بل يستند إلى ترسانة قانونية تنظمه (بوزيد بومدين، 2021، صفحة ص84)

الدستور: المادة الثانية تؤكد أن "الإسلام دين الدولة"، مما يجعل الاجتهاد الجماعي وسيلة لحماية الثوابت الوطنية.

المرسوم الرئاسي - رقم 98-175 المتضمن تنظيم المجلس الإسلامي الأعلى وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 41، المؤرخ في: 15 ربيع الأول 1419 هـ الموافق لـ 09 جويلية 1998م، ص 04:- وهو النص المؤسس للمجلس الإسلامي الأعلى، والذي منحه صلاحية "الاجتهاد" في القضايا التي تعرض عليه من رئاسة الجمهورية.

قوانين المالية (الصيرفة الإسلامية): أصدرت الجزائر نصوصاً قانونية (مثل نظام بنك الجزائر 02-20) (بن زادي، 2021، صفحة 112)، تلزم البنوك بالحصول على "شهادة مطابقة شرعية" من الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء، وهي تجسيد قانوني للاجتهاد الجماعي في المجال المالي.

2.1.1 العلاقة بالمرجعية الوطنية (الضابط المذهبي) (قاهر، 2012، صفحة 28)

الاجتهاد الجماعي في الجزائر ليس اجتهاداً مطلقاً، بل هو اجتهاد منضبط بالمرجعية الوطنية التي تقوم على:

المذهب المالكي: هو الوعاء الأساسي لاستنباط الأحكام، مع التركيز على قواعد المصالح المرسلة وسد الذرائع والعرف لمواكبة العصر.

فقه المقاصد: تغليب مصلحة الأمة واستقرار "الجزائر في الفتاوى المتعلقة بالشأن العام مثل فتاوى إغلاق المساجد أو التباعد أثناء الجائحة.

الوسطية والاعتدال: محاربة الغلو والتطرف من خلال "مأسسة الفتوى"، لقطع الطريق أمام الفتاوى العابرة للحدود التي لا تراعي خصوصية البيئة الجزائرية.

3.1.1 التكامل بين التخصصات

تعتمد الماهية الإجرائية حالياً على "الاجتهاد المتجزئ": حيث لا يقتصر المجلس أو اللجنة على الفقهاء فقط، بل يتم استدعاء الأطباء، الاقتصاديين، وخبراء القانون لتقديم "التصور قبل إصدار الحكم، وهو ما يسمى قانوناً بالاستشارة الفنية المتخصصة (زيد الخير، 2022، صفحة 156).

2.1 النشأة والتطور التنظيمي للجنة الوزارية للفتوى والمجالس العلمية

تستمد هذه الهيئات شرعيتها من المنظومة القانونية الجزائرية عبر المراحل التاريخية المختلفة وخاصة المراسيم التنفيذية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف (جاري، 2016، الصفحات 112-115)، تتوزع مهام الاجتهاد الجماعي في الجزائر بين عدة هيئات رسمية:

1.2.1 المجلس الإسلامي الأعلى (HCI)

في عام 1966، أُسس المجلس ليكون الهيئة العليا المخولة بالاجتهاد والفتوى، وتحولت الدولة نحو تعزيز الفتوى الجماعية لضبط الفضاء العام، وهو ما تجلّى بوضوح في إنشاء هيئات تابعة للوزارة مباشرة لضمان القرب من المواطن والسرعة في مواكبة النوازل، ويعد أعلى هيئة استشارية دينية تابعة لرئاسة الجمهورية، يتكون من 15 عضواً من الكفاءات الوطنية العليا في مختلف العلوم، ويتمثل دوره في تقديم آراء فقهية في القضايا الكبرى والمصادقة على المعاملات المالية الإسلامية. يتأهه حالياً الدكتور مبروك زيد الخير (منذ أكتوبر 2024) (مجموعة من العلماء، 2015، الصفحات 15-18).

2.2.1 اللجنة الوزارية للفتوى

هيئة تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تختص بإصدار الفتاوى الجماعية المتعلقة بالشأن العام، وبرز دورها بشكل كبير في تأطير النوازل المعاصرة، وتأسست رسمياً ككيان تنظيمي ضمن مديرية التوجيه الديني وإدارة المساجد بموجب قرارات وزارية تهدف لتوحيد الرؤية الفقهية الوطنية، وتهتم بمعالجة القضايا التي تهم الشأن العام، التحول الرقمي وقد شهدت تطوراً تنظيمياً في عامي 2025 و2026 بوضع ضوابط للفتوى الرقمية وإطلاق منصات وتطبيقات مثل "فتاوى علماء الجزائر" والرقم الأخضر (1088)، (انظر للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22، المؤرخة في 26 ذي القعدة 1421هـ الموافق 20 فيفري 2001م، القرار الوزاري المتضمن إنشاء اللجنة الوزارية للفتوى وتنظيم سيرها، ص 24).

3.2.1 المجالس العلمية الولائية

تستمد تنظيمها الحديث من المرسوم التنفيذي رقم 13-31 المؤرخ في 27 جانفي 2013، الذي حدد صلاحيات الإدارة المركزية وعلاقتها بالمجالس العلمية الولائية، وتعد المجالس العلمية "قلب" مؤسسة المسجد على المستوى المحلي، وتتكون عادة من علماء، أئمة، وأساتذة متخصصين. تمثل الذراع المؤسسي للاجتهاد الجماعي على المستوى المحلي، تتولى الإجابة على تساؤلات المواطنين وضبط الخطاب الديني في المساجد ضمن إطار مؤسسي موحد، وانتقلت من مجرد لجان تطوعية إلى مجالس رسمية مشكلة من خيرة علماء وأئمة الولاية تحت إشراف مدير الشؤون الدينية والأوقاف (وزارة الشؤون الدينية، دليل تنظيم وتسيير المجالس العلمية بالولايات، 2014، الصفحات 07-12).

3.1 علاقة مؤسسات الإفتاء بالمرجعية الدينية الوطنية (بلمهدي، 2021، الصفحات 34-36)

تقوم صناعة الفتوى في الجزائر على "المرجعية المالكية" كأصل ثابت، مع الانفتاح على المقاصد العامة للشريعة. وتلتزم اللجنة والمجالس العلمية في مداولاتها على مبدأ الحماية والالتزام؛ حيث تُعد هذه المؤسسات الحارس الشرعي والقانوني للهوية الدينية للمجتمع، وتعتمد المذهب المالكي وأصوله كإطار ناظم لكل الفتاوى الصادرة عنها وترتكز على أسس ثابتة وهي:

1.3.1 المذهب المالكي كوعاء للاجتهاد الجماعي

تلتزم مؤسسات الإفتاء المجلس الإسلامي الأعلى، اللجنة الوزارية للفتوى، والمجالس العلمية بتبني المذهب المالكي في استنباط الأحكام، مع التركيز على أصوله التوسعية مثل "المصالح المرسلة" وسد الذرائع والعرف، مما يضمن ربط الفتوى بالواقع الجزائري.

2.3.1 تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية

تهدف مؤسسة الفتوى وفق المرجعية الوطنية إلى قطع الطريق أمام "الفتاوى العابرة للحدود التي قد تحمل أفكاراً غريبة عن البيئة المذهبية والاجتماعية للجزائر، درء الفتن وضبط الاختلافات

الفقهية بما يخدم وحدة الصف الوطني وإبعاد الإجتراء على الفتوى وتجنب النقل العشوائي للفتاوى والاحكام التشريعية عبر مصادر التواصل الاجتماعي دون توثيق.

3.3.1 المرجعية الوطنية في الترسنة القانونية

لا تكتفي هذه المؤسسات بالوازع الديني، بل تستند إلى نصوص قانونية تكرر هذه المرجعية، مثل المرسوم الرئاسي رقم 98-175 المتعلق بالمجلس الإسلامي الأعلى، والمرسوم التنفيذي رقم 13-31 المنظم لوزارة الشؤون الدينية، واللذين ينصان صراحة على صيانة المرجعية الدينية. وكذا مراعاة الأعراف الجزائرية المترامية على ربوع الوطن المستقرة التي لا تصادم نصاً شرعياً، مع تغليب المصلحة المرسله في القضايا التي لم يرد فيها نص صريح، مما يمنح الفتوى مرونة وواقعية.

2. الآليات المنهجية والعملية لصناعة الفتوى الجماعية في الجزائر

لا تقتصر صناعة الفتوى في الجزائر على مجرد استحضار الحكم الفقهي، بل تمر بمسار مؤسسي دقيق يضمن "جودة المنتج الإفتائي" وملاءمته للواقع.

1.2 خطوات استصدار الفتوى داخل "اللجنة الوزارية للفتوى"

تبدأ عملية استصدار الفتوى داخل اللجنة الوزارية للفتوى بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بآليات إجرائية ومنهجية دقيقة تضمن الانتقال من "الرأي الفردي" إلى "القرار المؤسسي". وتتلخص هذه الخطوات في الآتي (مشنان، 2021، الصفحات 145-152):
مرحلة الاستقبال والتصوير: تُحال النازلة إلى اللجنة إما بطلب من الوزير، أو استجابة لانشغالات المواطنين والمؤسسات. يتم في هذه المرحلة "تصوير" المسألة وتحديد أبعادها (الواقعية، القانونية، والطبية أو الاقتصادية).

مرحلة الاستشارة الفنية (الاجتهاد المتجزي): إذا كانت النازلة تقنية (كالقضايا الطبية أو المالية)، يتم استدعاء خبراء مختصين لتقديم "تقرير فني" يشرح تفاصيل المسألة للفقهاء لضمان دقة التصور.
مرحلة المداولة الجماعية: يجتمع أعضاء اللجنة لتدارس النازلة في ضوء المرجعية الدينية الوطنية (المذهب المالكي) والقواعد الكلية، ويُفتح باب النقاش الفقهي للوصول إلى رأي راجح أو اتفاق جماعي.
مرحلة الصياغة والإصدار: يُحرر "بيان الفتوى" بلغة فقهية رصينة ومبسطة، مع ذكر الأدلة الشرعية والمقاصد المعتمدة، ثم يُختتم ويُنشر عبر القنوات الرسمية (الموقع الإلكتروني، وكالة الأنباء الجزائرية، والجريدة الرسمية في القضايا الكبرى).

2.2 دور المجالس العلمية في التنزيل الميداني ومعالجة الخصوصيات المحلية

بينما تهتم اللجنة الوزارية بالقضايا الوطنية الكبرى، تقوم المجالس العلمية الولائية بـ:
- الفتوى الجوارية: الإجابة على انشغالات المواطنين اليومية المرتبطة بخصوصية كل منطقة قضائية - العقار، الزراعة، أو العادات المحلية، كمعالجة قضايا العقار الفلاحي و عقود المزارعة خصوصية السهوب والجنوب، فتتدخل المجالس العلمية في ولايات مثل بسكرة، الوادي، وباتنة ومعسكر وغيرها

للفصل في نزاعات عقود الفلاحة والنخيل بناءً على الأعراف المحلية المستقرة التي لا تصادم الشرع. (وزارة الشؤون الدينية، 2019، صفحة 34)

- توجيه الأئمة: الإشراف العلمي على الفتاوى الشفوية التي تصدر في المساجد لضمان عدم شذوذهما عن المرجعية الوطنية.

- الوساطة الفقهية: حل النزاعات الأسرية كمسائل الزواج والطلاق والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وضوابط الترابط ومختلف التعاملات من خلال لجان المصالحة المنبثقة عنها، وهي نوع من الفتوى التطبيقية.

ودرجت الكثير من الولايات عبر الوطن وكذا ما عليه الأمر في ولايات الشرق كباتنة وغيرها، على الاعتماد على وثيقة الصلح التي يصدرها المجلس العلمي التابع لمديرية الشؤون الدينية والتي تضبط الكثير من أحكام المسائل المتعلقة بالمقادير وبعض الموثيق بخصوص الغرامات المالية للجروح والرضوض والتعويضات في حال الخصومات، موحدة برزنامة واضحة يلتزم بها جميع أئمة الولايات توحيداً لمجال الفتوى فيها وتجنباً لتباين الآراء والاجتهادات.

3.2 آليات التنسيق لضمان وحدة الفتوى ومنع التضارب

لتفادي "فوضى الفتاوى"، تلتزم المجالس العلمية بقرارات اللجنة الوزارية في القضايا السيادية، وتتجلى قوة التنسيق بين المركز اللجنة الوزارية والقاعدة المجالس العلمية في الجزائر من خلال تدبير الشعائر الدينية الكبرى، لضمان وحدة الموقف الفقهي ومنع التشويش على العامة، ولضمان عدم تضارب الفتاوى بين المستوى المركزي للجنة الوزارية والمستوى المحلي للمجالس العلمية، اعتمدت المنظومة الجزائرية آليات تنسيقية محكمة تحول دون حدوث فوضى إفتائية، وتتمثل في الآتي: (مشنان، 2021، الصفحات 162-165):

- وحدة المرجعية المذهب المالكي (وقد تعتمد على مذاهب أخرى إذا كان يوافق المصلحة): يُلزم النظام الداخلي للمجالس العلمية كافة الأعضاء بالفتوى بمشهور المذهب المالكي، مما يضمن اتساق الرؤية الفقهية من العاصمة إلى أقصى الجنوب.

التبعية الإدارية والعلمية: تخضع المجالس العلمية الولائية إدارياً لمديريات الشؤون الدينية والأوقاف، وتقنياً لتوجيهات "مديرية التوجيه الديني وإدارة المساجد" بالوزارة، مما يجعلها تلتزم ببيانات اللجنة الوزارية فور صدورهما.

- قاعدة فتوى الشأن العام: يُمنع على المجالس العلمية الولائية الاجتهاد الفردي في القضايا السيادية أو الوطنية الكبرى كالصحة العامة، الصيرفة، والأعياد؛ حيث يُترك حق الإصدار للجنة الوزارية للفتوى حصراً، بينما يقتصر دور المجالس على التنفيذ والشرح.

- الوسائل الرقمية الموحدة: ربط المجالس العلمية بشبكة داخلية وتطبيقات مثل تطبيق فتاوى علماء الجزائر لضمان الاطلاع الفوري على القرارات المركزية وتعميمها على الأئمة في المساجد .
ومن أبرز هذه النماذج:

نازلة جائحة كورونا (كوفيد-19): فقه الضرورة وحفظ النفس

تُعد جائحة كورونا الاختبار الأكبر لآليات الاجتهاد الجماعي؛ حيث أصدرت اللجنة الوزارية سلسلة من البيانات التأصيلية (أكثر من 25 بياناً)، ومضمون الفتوى: تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد، ثم الفتوى بجواز أداء صلاة التراويح في البيوت، والتباعد في الصفوف، استناداً إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وتقديم "حفظ النفس" على "حفظ الدين" من حيث الوسائل (وزارة الشؤون الدينية، البيان رقم 01 المؤرخ في 17 مارس 2020 المتعلق بتعليق صلاة الجمعة والجماعة، 2020، الصفحات 1-2).

نازلة زكاة الفطر: الانتقال من العينية إلى النقدية

رغم التمسك بالمذهب المالكي الذي يرى إخراجها طعاماً، إلا أن الفتوى الجماعية في الجزائر استقر عملها على "جواز إخراجها نقداً" لمصلحة الفقير، ومضمون الفتوى: تحديد قيمة زكاة الفطر سنوياً بالنقد (120 دج إلى 170 دج حسب العام) وتوحيدها عبر كامل التراب الوطني.

وذلك استناداً إلى قول الإمام أشهب من المالكية ومذهب الأحناف، إعمالاً لمقصد "إغناء الفقير" في واقع غلبت فيه المعاملات النقدية (اللجنة الوزارية للفتوى، 1444/2023، صفحة 1).
آلية تنظيم صلاة التراويح (العدد والمصحف):

يبرز التنسيق في كيفية توحيد 'هيئة الصلاة' في المساجد، حيث تصدر اللجنة الوزارية تعليمات تحدد عدد الركعات (غالباً 8 ركعات أو 20 حسب الظرف) والالتزام بـ 'رواية ورش عن نافع' من طريق الأزرق، وهي المرجعية المقررة في الجزائر. (مديرية التوجيه الديني، 2023، الصفحات 8-15)
إعمال "قاعدة العرف" في الفتوى الجماعية الجزائية (الونشريسي، الصفحات 10-15):

"تعد قاعدة 'العرف محكم' من أمتن القواعد التي تستند إليها المجالس العلمية في الجزائر عند تنزيل الأحكام الشرعية، تماشياً مع المنهج المالكي الذي يتوسع في اعتبار العادات المحلية ما لم تصادم نصاً شرعياً قطعياً. وتتجلى أهمية هذه القاعدة في فتاوى 'اللجنة الوزارية' والمجالس الولائية من خلال مسارين:

-المسار الاجتماعي والأحوال الشخصية: يظهر إعمال العرف بوضوح في فتاوى "المهر" وتأنيث بيت الزوجية (الجهاز) (الشاطبي، 1997، الصفحات 201-215)، حيث تراعي المجالس العلمية الأعراف المستقرة في كل منطقة (مثل الفرق بين عرف التل والجنوب) للفصل في النزاعات الأسرية، انطلاقاً من قاعدة 'المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً'.

ويعكس نموذج "المهر في منطقة باتنة على سبيل المثال عبقرية التكامل بين المرجعية المالكية والخصوصية الأوراسية، حيث عملت المجالس العلمية في الولاية على "مأسسة العرف" لضبط الاستقرار الأسري ومنع التضارب في تقدير الصداق. (المجلس العلمي، 2021، صفحة 4) وتجلت جهود المجالس العلمية بباتنة تقريبا في كامل دوائرها وبلدياتها إعمالا للعرف وتوحيداً للفتوى في هذا المسار من خلال :

- تقدير "مهر المثل": ضبط الفتوى بناءً على ما جرى به العمل في "الأوراس" لتفادي المغالاة، مع اعتبار "الذهب" (المقياس) جزءاً من الصداق أو "هدية" بحسب الاتفاق العرفي المسبق.

- قاعدة "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً": اعتماد العرف المحلي لولاية باتنة في الفصل في النزاعات حول (المعجل والمؤجل)، مما قطع الطريق أمام التفسيرات الفردية المتضاربة.

- البيانات التوجيهية: إصدار المجالس العلمية بباتنة توصيات موحدة للأئمة (الموثقين لشرط الزواج) لضمان اتساق العقود الشرعية مع المقاصد الاجتماعية للمنطقة

- المسار الاقتصادي والمعاملات: في قضايا العقار والزراعة مثل عقود المزارعة والمساقاة الشائعة في الأرياف الجزائرية، تعتمد الفتوى الجماعية على ما تعارف عليه الفلاحون والتجار بما يحقق العدالة ويمنع المشاحة، معتبرة أن العرف الجزائري المتصل بالمصالح المرسله يعد مصدراً خصباً لتكييف النوازل المالية المعاصرة ومثال ذلك:

نازلة الصيرفة الإسلامية: حوكمة المعاملات المالية

فقد ساهم الاجتهاد الجماعي في تأطير "الشبابيك الإسلامية" في البنوك العمومية والخاصة.

حيث تم إجازة عقود "المراصة للأمر بالشراء" و"الإجارة المنتهية بالتملك" وفق ضوابط المذهب المالكي والمعايير الشرعية الدولية، استناداً إلى الاستحسان وسد الذرائع لضمان خلو المعاملات من الربا والغرر. (الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء، 2020، الصفحات 5-8)

إنّ هذا الاجتهاد المقاصدي المتربط بالبيئة الجزائرية' (هيرر، 2020، الصفحات 405-422) هو ما يمنح الفتوى المؤسسية قبولاً اجتماعياً واسعاً، حيث يشعر المستفتي أن الحكم الشرعي لم ينزل في فراغ، بل جاء مراعيًا لواقعة المعيش وخصوصيته التاريخية والاجتماعية".

3. حوكمة الفتوى الجماعية في الجزائر (التحديات و آفاق الضبط)

لا تكتمل صناعة الفتوى إلا بنظام "حوكمة" يضمن سلامة الممارسة الإفتائية وحمايتها من الاختراق أو الفوضى.

1.3 آليات الضبط والرقابة على الخطاب الإفتائي

تُشكل حوكمة الفتوى في الجزائر الإطار التنظيمي الذي يضمن جودة "المنتج الفقهي" وحمايته من التخبط، وهي تواجه تحديات معاصرة تفرض آفاقاً جديدة للضبط المؤسسي.

1.1.3 تحديات حوكمة الفتوى الجماعية

-عولمة الفتوى (الفضاء الرقمي): صعوبة السيطرة على الفتاوى العابرة للحدود التي تصل للمواطن الجزائري عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي قد تصطدم بالمرجعية الوطنية.

-التسارع في النوازل التقنية: الحاجة الدائمة لتحديث معارف أعضاء المجالس العلمية في مجالات معقدة كالهندسة الوراثية، العملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي.

-الفصل بين الصلاحيات: التداخل أحياناً في الاختصاصات بين المجلس الإسلامي الأعلى كهيئة استشارية عليا واللجنة الوزارية للفتوى كهيئة تنفيذية تابعة للوزارة (بوزيد، بومدين، 2021، الصفحات 175-182).

2.1.3 آفاق الضبط والتطوير (الرؤية المستقبلية)

- الرقمنة الإفتائية: التوسع في منصات "الفتوى عن بُعد" وتطبيقات الهواتف الذكية الموحدة لربط المواطن بمؤسسته الدينية الرسمية على مدار الساعة.

- الاستثمار في الفقيه المتخصص: تكوين أئمة وباحثين متخصصين في فروع دقيقة (فقه الطبيب، فقه المصرفي) لتعميق الاجتهاد المتجزئ.

- قانون الفتوى: التوجه نحو صياغة "قانون إطار" ينظم ممارسة الفتوى ويحدد شروط التصدي لها، لحد من الفتاوى الفردية غير المنضبطة.

2.3 الفتوى الرقمية وتحديات الأمن الفكري

في ظل العولمة، تواجه المؤسسة الدينية الجزائرية تحدي "الفتاوى العابرة للحدود"، وتتم مواجهتها عبر:

1.2.3 الوجود الرقمي المكثف

من خلال المنصات الرسمية (تطبيق فتاوى علماء الجزائر، صفحات التواصل الاجتماعي للوزارة). يُعد تطبيق "فتاوى علماء الجزائر" النواة الصلبة للحكومة الرقمية للفتوى في الجزائر، حيث أطلقته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ليكون جسراً تقنياً يربط المواطن بالمرجعية الوطنية المتمثلة في المجالس العلمية حيث يتيح التطبيق للمستفتي إرسال سؤاله إلكترونياً، ليتم تحويله آلياً إلى عضو مختص في المجلس العلمي للولاية المعنية، مما يضمن سرعة الاستجابة وضبط الفتوى ضمن الإطار المذهبي المالكي (مديرية التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية، صفحة 18).

إلى جانب التطبيق، تخصص الوزارة نافذة رقمية لتحميل بيانات اللجنة الوزارية للفتوى بصيغة (PDF)، عبر الموقع الرسمي للوزارة مما يسهل عملية الأرشفة والبحث العلمي (مركز البيانات، صفحة 12).

2.2.3 تنفيذ الشبهات

الرد السريع والمنهجي على الفتاوى الوافدة التي تصادم المرجعية الوطنية أو تهدد الاستقرار الاجتماعي، تعتمد المؤسسة الدينية في الجزائر آلية "اليقظة الإفتائية" للرد على الفتاوى الوافدة التي تثير البلبلة أو تصادم المذهب المالكي، ويظهر ذلك في البيانات التحذيرية التي تصدرها اللجنة الوزارية للفتوى، والحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية يقتضي التصدي لكل ما من شأنه تفريق وحدة الصف أو المساس بالاستقرار الاجتماعي، وذلك من خلال الرد العلمي الرصين على الفتاوى الشاذة والدخيلة التي تروج في الفضاء الرقمي، والالتزام بما استقر عليه العمل الفقهي في الجزائر إحقاقاً لوسطية الإسلام ومقاصده. (وزارة الشؤون الدينية، 2022، صفحة 24)

3.2.3 نحو "حوكمة مستدامة" للفتوى في الجزائر

لتحقيق "حوكمة مستدامة" للفتوى في الجزائر، يتطلب الأمر الانتقال من الاستجابة لرد الفعل إلى الاستباق المؤسسي، وهو ما يعني بناء منظومة إفتائية رقمية، متخصصة، ومحمية قانوناً تضمن استقرار المرجعية الوطنية للأجيال القادمة يلزم الاعتماد على الركائز الأساسية التالية: الرقمنة الشاملة (الفتوى الذكية): تجاوز الفتوى التقليدية نحو تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنصات التفاعلية الموحدة (مثل تطبيق "فتاوى علماء الجزائر") لضمان سرعة الوصول وضبط المصدر. التخصص الدقيق للاجتهاد القطاعي: إنشاء لجان إفتائية فرعية دائمة طبية، مالية، بيئية، فضاء سيبراني تضم فقهاء وخبراء تقنيين، بدلاً من اللجان المؤقتة، ومأسسة الاستشارة العابرة للتخصصات: إشراك دائم لخبراء القانون والاجتماع والطب في لجان الفتوى الحوكمة التشاركية (بوزيد، بومدين، 2021، صفحة 198).

الأمن الإفتائي القانوني: إصدار تشريعات تحمي الفضاء الديني من "التلوث الإفتائي" الخارجي، وتجعل من مؤسسات الدولة المرجعية الوحيدة في قضايا الشأن العام. الاستدامة العلمية: إدراج مقياس "صناعة الفتوى والمؤسسات الإفتائية" في كليات العلوم الإسلامية لتكوين جيل جديد من المفتين المؤسسيين.

التكوين المستمر للمفتين: تطوير مهارات المفتين في فقه الواقع واللغات والتقنيات الحديثة.

الخاتمة

تأسيساً على ما سبق، نخلص إلى أن صناعة الفتوى في الجزائر قد انتقلت من طور "العفوية الفردية" إلى طور "المأسسة الرصينة". وقد أثبتت اللجنة الوزارية للفتوى والمجالس العلمية قدرة فائقة على إدارة الشأن الديني بحكمة، خاصة في الأزمات.

نتائج الدراسة

التحول المؤسسي: أثبتت الدراسة أن الفتوى في الجزائر انتقلت من "المبادرة الفردية" إلى "الصناعة المؤسسية"، مما عزز من صدقيتها ومقبوليتها لدى الرأي العام.

مركزية المرجعية: تشكل المرجعية المالكية مشهور المذهب الضابط المنهجي الأول لعمل اللجنة الوزارية والمجالس العلمية، مما حافظ على وحدة الشعائر وتماسك المجتمع.

مرونة الآليات: أظهرت النتائج أن آليات الاجتهاد الجماعي في الجزائر تتسم بالمرونة، خاصة في اعتماد "الاستشارة العابرة للتخصصات شرعية، طبية، قانونية في النوازل الكبرى.

الأمن الفكري: ساهمت حوكمة الفتوى وحصرها في الأطر الرسمية في الحد من "الفتاوى الشاذة" والوافدة، مما جعل من مؤسسات الفتوى صمام أمان للأمن القومي الديني.

توصيات الدراسة

التقنين التنظيمي: ضرورة إصدار "قانون أساسي للمفتي" يحدد شروط التأهل للفتوى الجماعية، ويضبط المسؤولية القانونية المترتبة على التصدر للفتيا خارج الأطر الرسمية.

الحوكمة الرقمية: تدعيم "تطبيق فتاوى علماء الجزائر" بخدمة "الذكاء الاصطناعي الإفتائي" تحت إشراف بشري لتسريع الإجابة على النوازل اليومية البسيطة.

الانفتاح الأكاديمي: الدعوة إلى إقامة شراكات دائمة بين المجالس العلمية والجامعات كليات الحقوق، الطب، والاقتصاد لتعميق "تصور النازلة" قبل إصدار الحكم.

التوثيق العلمي: إصدار "موسوعة الفتاوى الجزائرية المعاصرة" لتكون مرجعاً للباحثين ولضمان تراكم الخبرة الإفتائية الجماعية عبر الأجيال.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر القانونية (الجرائد الرسمية)

- بنك الجزائر، نظام رقم 02-20 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخ في 15 مارس 2020م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 98-175 المتضمن تنظيم المجلس الإسلامي الأعلى وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 41، المؤرخ في 09 جويلية 1998م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المتضمن إنشاء اللجنة الوزارية للفتوى وتنظيم سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 22، المؤرخ في 20 فيفري 2001م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-31 الذي يحدد صلاحيات الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخ في 27 جانفي 2013م.

ثانياً: الكتب والمؤلفات

- بن زادي، علاء الدين، "الهندسة المالية الإسلامية في المنظومة القانونية الجزائرية: دراسة تحليلية لنظام بنك الجزائر 02-20"، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021م.
- بوزيدي، كمال، "الاجتهاد الجماعي وأثره في الفتوى المعاصرة: التجربة الجزائرية نموذجاً"، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الطبعة الثانية، 2018م.
- بوزيدي، كمال، "المذهب المالكي في الجزائر: ممارسة وتطبيقاً (دور المجالس العلمية ولجان الفتوى)"، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الطبعة الثالثة، 2019م.
- بومدين، بوزيد، "الفتوى والمؤسسة في الجزائر: من الفتوى الفردية إلى الاجتهاد الجماعي"، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر العاصمة، الطبعة الأولى، 2021م.
- جاري، لخضر، "مؤسسات الفتوى في الجزائر: دراسة في النشأة والتطور القانوني والفقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الطبعة الأولى، 2016م.
- الشاطبي، إبراهيم، "الموافقات في أصول الشريعة"، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان.
- شريف قاهر، محمد، "فتاوى عصرية (قضايا الأسرة والمجتمع والطب)"، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الطبعة الثالثة، 2017م.

- مشنان، محمد إيدر، "صناعة الفتوى في الجزائر: المنهج والوسيلة"، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الطبعة الأولى، 2021م.
 - ميجو، عز الدين، "مأسسة الفتوى في الجزائر"، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018م.
 - الونشريسي، أحمد، "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ثالثاً: التقارير والأدلة الرسمية**
- المجلس الإسلامي الأعلى، "القرار رقم 2020/01 المتضمن الضوابط الشرعية للمرابحة للأمر بالشراء في البنوك الجزائرية"، الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء، سبتمبر 2020م.
 - المجلس العلمي لولاية باتنة، "محضر اجتماع ضبط فتاوى الأحوال الشخصية والمهور"، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية باتنة، الجزائر، 2021م.
 - وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "دليل تنظيم وتسيير المجالس العلمية بالولايات"، مديرية التوجيه الديني وإدارة المساجد، الجزائر العاصمة، 2014م.
 - وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، "المرجعية الدينية الوطنية في الجزائر: الأسس والآليات"، سلسلة الندوات الفكرية، الجزائر العاصمة، 2021م.